ان يقال بوقوعه لان الظاهر الاول فيواخذ به ويحتمل ان يقال
لا يقع لان قرينة الحال مشعرة بارادة الاخبار عما وقع وكانه اخبر
بان الطلاق قد وقع ويدل على هذا قوله لو اذا الكتابة النجم الاخير
وكان حرا فانا ولم يعلم به السيد فقال اذهب فانت حر لم يعتق
بقوله انت حر على الاصح لان قرينة الحال دالة على ارادة الاخبار
عما وقع لظنه صحة العوض وكذا قالوا لو شرط عليه عقدا في عقد
فاتى بالشروط ظانا لزوم الوفا به ففي صحته وجهان اضطراب
في الترجيح بينهما ويحتمل احتمالا ثانيا وهو ان يريد بقوله ان ابرتني
من كذا فانت طالق اني اطلقك فيكون قوله بعد انت طالق على
قصد الوفا بما اخبرته بفعله فيقع الطلاق ويكون رجيعا صح الابرا
او لم يصح انتهى **قلت** وقد يويد الاحتمال الثاني بما في فتاوى
ابن الصلاح من ان رجلا طلق زوجته طلقة رجعية ثم جاء بها لمن يكتب
انه طلقها تلك الطلقة فقال له الكاتب وهو لا يعلم بتقدم الطلقة
قل لها خالعتك على ما في صداقك بطلقة فقال لها ذلك فقالت قبلت
وهو يريد الطلقة الماضية لان طلقة اخرى فاجاب الخلع باطل
وله مراجعتها في العدة والقول قوله ان الخلع وقع كذلك لكن
ويويده ما ذكر المصنف لاحقا من ان قياس ما ذكره في العتق انه اذا اعترف
بالطلاق ثم قال اظننت ان الذي جرى بيننا طلاق وافتاني الفقها
بانه ليس بطلاق صدق في ذلك وذكره ايضا غيره ونقله الروياني
ولم يعترضه كما قال في اصل الروضة لكن نقل عن الامام اعتراضه
وان كلامه اشعر بانه اذا وجد قرينة عند الاقرار بان كانا

يتخاصمان

بتخاصمان في لفظة اطلقها فقال ذلك ثم ذكر التاويل يقبل ولو انفصل
عن القرائن لم يقبل وسوى بين الطلاق والعتق في هذا التفصيل
وقال في الروضة وهو تفصيل قويم لا باس بالاخذ به لكن قال
في الوسيط الفرق بين ان يكون انت حر جوابا عن سوال حريته او ابتدا
وبين ان يكون منفصلا لا يقتضي الجزم او منفصلا لشمول العذر
وما لا يقبل التاويل في الطلاق وغيره **قلت** وفي استدراكه
عليه بكلام الوسيط شعار بتوقفه في ترجيح مقابلة الاهم سيما
وهي مخالفة لما قدمه من المنقول مع شمول العقد لحاله عدم
القرينة وحالة وجودها متصلة او غير متصلة اذ العذر دعواه
ما ذكر لا القرينة والظاهر كما قال بعض المتاخرين ما في الوسيط
فالمرجح الاحتمال الثاني ما ذكره الزركشي سيما مع قيام القرينة
فان فرض فيه الاتصال فلا اشكال في ترجيحه صحة والله اعلم

الثاني لو عبر الزوج بما يدل ما سبق بقوله طلقتك ان ابراتني
من صداقك طلقتك وقع في الاولى بائنا عند صحة البراءة بالشروط
المتقدمة وفي الثانية لا يقع وان صحت البراءة الا ان ينوي بقوله
طلقتك معينة فانت طالق خلافا لما اقتضاه كلام الخدري مع
ما نقله الكمال الدميري فانه قال فيما لو قال طلقتك ان دخلت
الدار وان دخلت الدار طلقتك قال الخدري عرضت هذه المسئلة
بدمشق منسوبة الى الجامع الكبير لمحمد ابن الحسن وليست في كتب
الثلاثة فعبر ثم اجاب فيها بانها تطلق في الاولى في الحال من غير

اصل

الثاني

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)